المتعامل الاقتصادي و استدامة العمران بحاضرة الجزائر ولاية بومرداس نموذجا

إعداد

د. محمد علوات

المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة – الجزائر

أ.د. فوزي بودقة

جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا –الجزائر

المتعامل الاقتصادي و استدامة العمران بحاضرة الجزائر ولاية بومرداس نموذجا

إعداد
د. محمد علوات
المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة – الجزائر

أ.د. فوزي بودقة
جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا –الجزائر

الملخص:

أضحت إشكالية استدامة العمران من أولويات السلطات العمومية في الجزائر، فبعد تنامي ظاهرة التوسع العمراني في حاضرة الجزائر، وبروز المعالم الكبرى لظاهرة المتروبولية، في الوقت نفسه زاد الطلب على الموارد، والتجهيزات، والمرافق، وكذا مناصب العمل، فأصبح المجال العمراني يواجه ثلاثية التنمية المستدامة، حماية البيئة العمرانية ومواردها، تحسين إطار الحياة العامة، وتنشيط الحركة الاقتصادية، هذه الأخيرة عرفت نقلة نوعية في طبيعة الاستثمار بسبب تبني الدولة للاقتصاد الحر، تكلل ببروز متعامل اقتصادي في ثوب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اندمجت في الأوساط العمرانية بسهولة نظراً لحجمها والقوانين المسيرة لها، فأصبحت أحد الفاعلين الرئيسيين في عملية التنمية العمرانية.

يتناول البحث إشكالية هامة تتمثل في مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في حلقة التنمية العمرانية المستدامة، كنموذج عن المتعاملين الاقتصاديين في ولاية بومرداس بحاضرة الجزائر، وما هي السبل الكفيلة لتدعيم أو تقويم الدور الذي تقوم به في إطارها المحلي والإقليمي.

ECONOMIC ACTOR AND SUSTAINABLE URBANIZATION IN METROPOLITAN AREA OF ALGIERS, CASE OF STUDY: WILAYA OF BOUMERDES

Dr. Mohamed Alouat
Ecole Normale supérieure De Bouzereah (ENSB).Algeria

Pr.Fawzi Boudaqqa
USTHB. Algeria

Abstract:

problematic of sustainability of community be in the most priorities of public authorities in Algeria, after the growing phenomenon of urbanization in metropolitan area of Algiers, and the emergence of the major milestones of the phenomenon of metropolitan, at the same time increased demand for resources, equipment, and facilities, as well as jobs, bringing the Urban area faces Three challenges of sustainable development, the protection of the urban environment and its resources, improve the framework for public life, and stimulate economic activity, the latter known as a quantum leap in the nature of investment due to the adoption of the state of the open economy, tirelessly emergence trader economist in the guise of small and medium enterprises, integrated into the community of urban easily due to their size and the laws march them, became one of the key actors in the process of urban development.

This paper aims to clarify importance and position of small and medium enterprises in a sustainable urban development as a model for economic actors in the wilaya of Boumerdes, and difine what are the ways to strengthen or assess the role played in both local and regional levels.

المقدمة:

أضحت إشكالية استدامة البيئة العمرانية من أولويات السلطات المحلية في جميع دول العالم نظراً لتسارع وتيرة تزايد التأثيرات السلبية للنشاط البشري على البيئة، لكن هذا المفهوم لم يستوعب في كثير من دول العالم الثالث أو لايزال في مرحلة التبلور، حيث دور المتعاملين المحليين الرئيسيين: الجماعات المحلية، المواطن والمتعاملين الاقتصاديين لايزال مهمشا بالمقارنة مع دور السلطات المركزية، فإن كانت التنمية العمرانية في المفهوم العام ترتكز على جانب توفير السكن والتجهيزات الضرورية للعدد السكاني المتزايد بمرور الوقت، فإن إضفاء مبدأ الاستدامة عليه، يستوجب تحسين البيئة المحيطة بهذه المرافق، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الأفراد من خلال توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الكريمة، والمتمثل في الرعاية الصحية والعلمية من جهة ، ومحاولة الرفع من المستوى المعيشي من ناحية أخرى، من خلال إقامة اقتصاد ملائم للوسط العمراني، ويساير التغيرات الحديثة والمتسارعة للاقتصاد العالمي.

وتعدّ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (Small and Medium Enterprise SME) من بين الاستراتيجيات التي تبنتها الجزائر لإقامة اقتصاد يتماشى والمتطلبات المحلية والدولية، حيث تشكل المصدر الرئيسي لمناصب العمل والدخل في العديد من مدن دول العالم الثالث (Mead and Liedholm 1998)، خصوصاً في حاضرة الجزائر بولاياتها الأربع، والتي تعتبر العاصمة الاقتصادية والسياسية للبلاد، مم جعلها تتحمل عبء ٥٣٨٢١٧٣ نسمة حسب إحصائيات عام ٢٠٠٨، أي ما يعادل ١٥,٨٪ من سكان الوطن والبالغ عددهم في نفس العام ٣٤٠٧٤٩١١ نسمة.

لقد ساهم هذا النوع من المتعاملين الاقتصاديين في صناعة المشهد العمراني في المجال المتروبولي لمدينة الجزائر -والذي يعرف بحاضرة الجزائر [1] - نظراً للخصائص التي تتمتع بها الشركات الصغيرة والمتوسطة، من حيث سهولة وبساطة الاجراءات المتعلقة بالإنشاء، ومناصب الشغل التي توفرها، إذ هي " مؤسسات إنتاج السلع و/أو الخدمات، تشغل من ١ إلى ٢٥٠ شخص، لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية ٥٠٠ مليون دينار، وتستوفي معايير الاستقلالية " [2] ، كما أن القانون صريح في تدعيم وتوفير العقار الملائم لتموقعها من خلال" تشجيع كل الأعمال الرامية إلى مضاعفة عدد مواقع الاستقبال المخصصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة" [3] مم يجعلها تنافس السكن وباقي التجهيزات على العقار سواءً من خلال تموقعها في الأوساط العمرانية، أو التوسع على حساب الأراضي الفلاحية لسهل المتيجة. خصوصاً إذا ما علمنا أن عددها بالحاضرة قد ارتفع من ١٨٩٦١٣ مؤسسة في سنة ٢٠٠٢ ليصل هذا العدد في سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٨٤٢٤٤ مؤسسة، أي بمعدل نمو سنوي قدر بـ ٦,٩٨٪. في حين بلغ هذا المعدل في منطقة الدراسة- أي ولاية بومرداس- ٧,٥٪ سنوياً في نفس الفترة. وجاء البحث كمحاولة لمعالجة النقاط العلمية التالية:

- امكانيات التنمية المحلية في ولاية بومرداس.
- دور المتعاملين الاقتصاديين ممثلين في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية العمرانية لولاية بومرداس.
- سبل تفعيل هذا الدور وفق مبادئ التنمية المستدامة.

١- إمكانيات التنمية المحلية في ولاية بومرداس:

تمثل ولاية بومرداس الجزء الشرقي لحاضرة الجزائر، تمتد على مساحة قدرها ١٤٥٦,١٦ كم٢ أي ٣١,٨٧٪ من مساحة الحاضرة والبالغ ٥٤٦٩,٠٦ كم٢ ، تتميز بموقعها المطل على البحر المتوسط من الناحية الشمالية، تحدها شرقا ولاية تيزي وزو وجنوبا ولاية البويرة ومن الناحية الغربية كلا من ولايتي الجزائر والبليدة كما توضحه خريطة رقم(١)، هذا الموقع جعل الولاية تتحمل عبء مدينة الجزائر من الناحية الشرقية، فأصبحت تلعب دور المستقبل لحركات التوافد المتتالية من مختلف ولايات الوطن وبالخصوص الشرقية منها، لاسيما قبل فصل المنطقة الصناعية الرغاية- رويبة سنة ١٩٩٧ وضمها لولاية الجزائر، بموجب قرار إنشاء محافظة الجزائر الكبرى، أضف "إلى أنها ولاية ناشئة بالمقارنة مع البليدة، ولهذا فهي تعرف ديناميكية عمرانية

[1] نقصد في هذا البحث بحاضرة الجزائر، المجال المتروبولي لمدينة الجزائر العاصمة، والذي يضم ٤ ولايات هي: الجزائر، البليدة، بومرداس وتيبازة.
[2] قانون ١-١٨ المؤرخ في ٢٧ رمضان ١٤٢٢ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠٠١، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
[3] المصدر السابق.

واضحة وتجتذب الوظائف لاسيما داخل المدينة"[4] وما زاد في أهمية الولاية مرور الطريق السيار شرق غرب عبر مجالها الولائي، مم جعلها البوابة الشرقية للمتروبول العاصمي بأتم معني الكلمة.

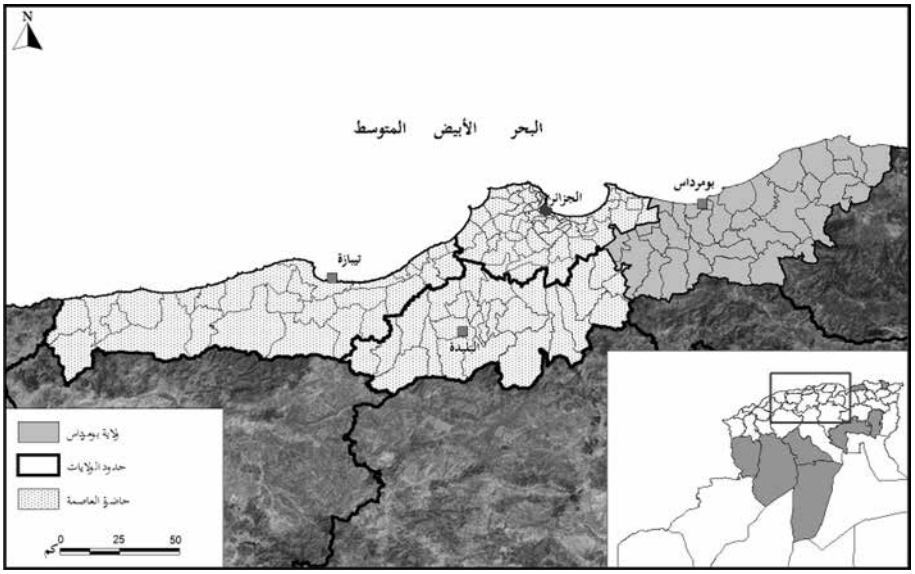

خريطة رقم(١): موقع ولاية بومرداس بحاضرة الجزائر

١-١ الامكانات والموارد الطبيعية:

إن موقع ولاية بومرداس ضمن امتداد سهل المتيجة من الناحية الشرقية، واطلالتها على البحر المتوسط من الناحية الشمالية على طول ١٠٠ كم، وتنوع تضاريسها بين السهل المنبسط والجبلي المتضرس، واعتدال مناخها حيث سجلت معدل تساقط تراوح بين ٥٠٠و١٣٠٠ملم سنوياً، ومتوسط درجات الحرارة بين ١٨°م في المنطقة الساحلية، و٢٥°م في المناطق الداخلية سمح بتنوع إمكاناتها مم يساهم بدفع عجلة التنمية المحلية بها، وتشكيل بيئة ملائمة للاستثمار بمختلف أنواعه. ويتجلى تنوع الموارد والإمكانات في النقاط التالية:

١-١-١ الإمكانات الفلاحية:

تمثل الأراضي الزراعية في ولاية بومرداس٦٨,٤٪ من المجموع الكلي لمساحة الولاية، وصنفت ضمن " الفئة أ ذات الامكانات والخصائص الفلاحية العالية الملائمة للزراعة المتنوعة [5] "(polyculture) ، وبلغت المساحة الاجمالية للأراضي الزراعية ٩٩٥٩٣ هكتار، منها ١٥,٣٣٪ أراضي بور، ممثلة في ١٥٢٦٣هكتار، بينما الأراضي المتبقية فهي عبارة عن مراعي ممتدة على مساحة١٨٥٩١ هكتار أي١٨,٦٦٪.

في حين تشكل الأراضي الزراعية المستغلة٦٦,٠١٪ بمجموع٦٥٧٣٩ هكتار. موزعة على القطاعين الخاص والعام، تشكل المستثمرات الفلاحية مساحة٢٥٤٩٣ هكتار، بينما الباقي ٤٠٢٤٥ هكتار تابع للخواص.

ساهم التنوع في طبيعة الملكية ونوعية استغلال الأراضي الزراعية في ولاية بومرداس في تنوع المنتوج الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني، مم يجعله حافزاً في نشأة مؤسسات اقتصادية تعمل على استغلال هذه المنتوجات بطرق مباشرة أو غير مباشرة، تساهم في التنمية المحلية، وبالتالي التنمية العمرانية لمجال الدراسة، وهذا ما حدث في الواقع حيث تنشط على تراب الولاية ٤٦٦ مؤسسة صغيرة ومتوسطة في إطار النشاط الفلاحي والصيد البحري. إضافة إلى٤٤٦ مؤسسة لتحويل المنتجات الفلاحية والغذائية، وبالمقابل بلغت مجموع المساحة الزراعية الموجهة للإنتاج الزراعي المصنع ٢٦٠ هكتار في الموسم الفلاحي ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

١-١-٢ الموارد الساحلية والبحرية:

تعتبر الموارد البحرية والساحلية من دوافع ترقية الاقتصاد المحلي في ولاية بومرداس نظراً لما توفره من ثروة سمكية تُنشط قطاع الصيد البحري من جهة، ومناطق شاطئية سياحية تساهم في زيادة الاقبال على الاستثمار تبعاً لما يدره هذا القطاع من أرباح تساهم في دفع عجلة التنمية بالولاية من جهة أخرى.

[4] فوزي بودقة، تحليل الظواهر العمرانية بمدينة الجزائر ومجالها المتروبولي، رسالة دكتوراه الدولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦. ص ١٢٤.

[5] Monographies de la wilaya de boumerdes, Année 2010.

فيما يتعلق بالصيد البحري يوجد بالولاية ميناءان للصيد البحري، الأول بدلس والثاني في زموري، بينما هناك ميناء ثالث ببلدية كاب جنات في طور الانجاز، إضافة إلى ٩شواطئ لرسو مراكب الصيد الصغيرة. وقد بلغ إجمالي الانتاج البحري ١٣١٨٨,٥٣ طن من الأسماك في عام ٢٠٠٩ كان لميناء زموري الحصة الأكبر بـ٦٧٣٧,٤٢ طن وفي المقابل توفر سواحل الولاية موارد سياحية هامة، تشجع على التفكير في الاستثمار عن طريق إنشاء مؤسسات سياحية، فقد أحصت مديرية السياحة ٤١شاطئاً على امتداد الشريط الساحلي المقدر بـ ١٠٠كلم كم أسلفنا ذكره وسنبين أهميتها في النقطة الموالية.

١-١-٣ الإمكانات السياحية:

يؤكد الخبراء أن السياحة -في وقتنا الراهن- من أهم القطاعات الاقتصادية، ومن الصناعات المنتجة للثروة، وولاية بومرداس لها من الامكانات السياحية مايسمح بانجاز العديد من المنشآت العمرانية يمكن أن تساهم في تنمية المشهد العمراني وترقيته، في ظل المحافظة على الثروة الطبيعية والعمل على استدامتها، والخريطة (٢) تلخص أهم الامكانات السياحية بولاية بومرداس.

تُظهر الخريطة تنوع الامكانات السياحية في الولاية، حيث تعمل السلطات المحلية على استغلالها الاستغلال

صورة رقم (١): ميناء زموري
المصدر: مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس ٢٠١٠

صورة رقم (٢): ميناء دلس
المصدر: مديرية الصيد البحري لولاية بومرداس ٢٠١٠

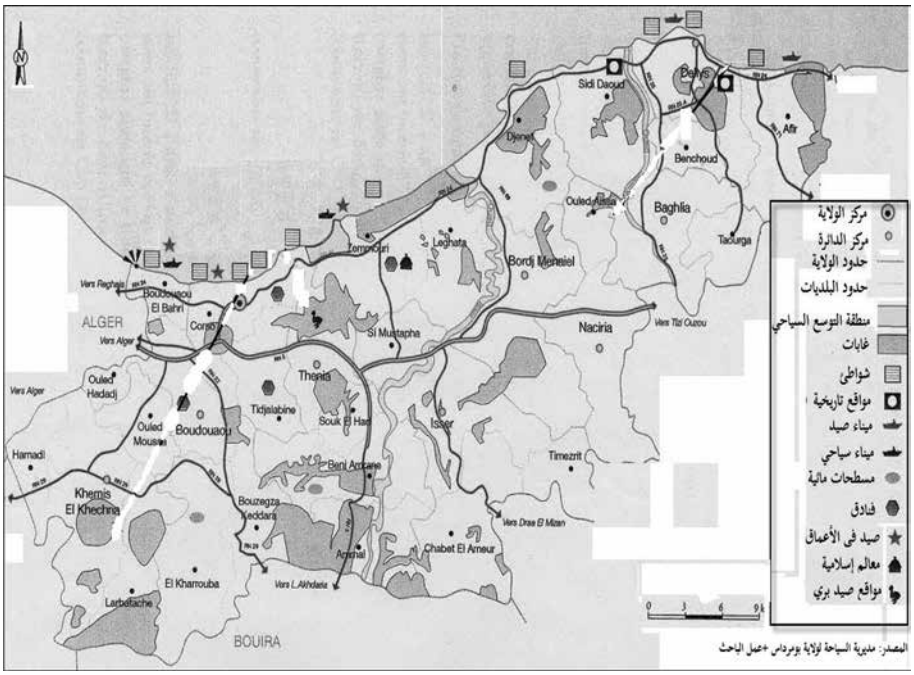

خريطة رقم (٢): الامكانيات السياحية لولاية بومرداس

الأمثل، من خلال إنشاء ١٠ مناطق للتوسع السياحي، على امتداد ٤٥١٢هكتار، يتم من خلالها استثمار، تثمين وحماية الثروة السياحية، بالعمل على برمجة مشاريع مؤسسات فندقية وسياحية ووكالات ومرافق، تساهم في رسم الصورة العمرانية للولاية، ووفق مبدئ التنمية السياحية المستدامة. لكن لاتزال الولاية تعرف نقصاً في التجهيزات السياحية، ورغم وجود ٤١ شاطئاً منها ٢٦ شاطئ مسموح السباحة، و ٥ مواقع أثرية، وقصبة دلس القديمة، ومساحات غابية شاسعة على امتداد ٢٢٩٥١ هكتار، فإننا لا نجد سوى ١١ منشأة فندقية منها ٦ فنادق مصنفة، و ٧ مخيمات عائلية، و ٨ وكالات سياحية، متخصصة في الغالب للترويج للسياحة والحجز نحو الخارج.

١-٢ الإمكانيات البشرية:

يعدّ العنصر البشري أساس أي عملية تنموية تتبناها الحكومات والجماعات المحلية، باعتباره المستهدف من وراء تلك البرامج من جهة، كما أنه المنفذ والمراقب لها من ناحية أخرى، لذا كان الوزن السكاني في الغالب هو الفاصل في تحديد أولويات وأهداف مختلف المخططات التنموية،

جدول رقم(١): تطور عدد السكان في ولاية بومرداس من ١٩٦٦ إلى سنة ٢٠٠٨

	١٩٦٦	١٩٧٧	١٩٨٧	١٩٩٨	٢٠٠٨
ولاية بومرداس	٢٨٠٩٩٨	٤٣٩٦٤٧	٦٥٠٩٧٥	٦٤٧٣٨٩	٨٠١٠٦٨
حاضرة الجزائر	١٨٥٧٤٠٣	٢٩٧٩١٢٧	٣٤٣٠٥٦٣	٤٥٠٠١٥٣	٥٣٨٢١٧٣
النسبة المئوية ٪	١٥,١٣	١٤,٧٦	١٨,٩٨	١٤,٣٦	١٤,٨٨

المصدر: التعدادات العامة للسكن والسكان لسنوات ١٩٦٦، ١٩٧٧، ١٩٨٧، ١٩٩٨، ٢٠٠٨

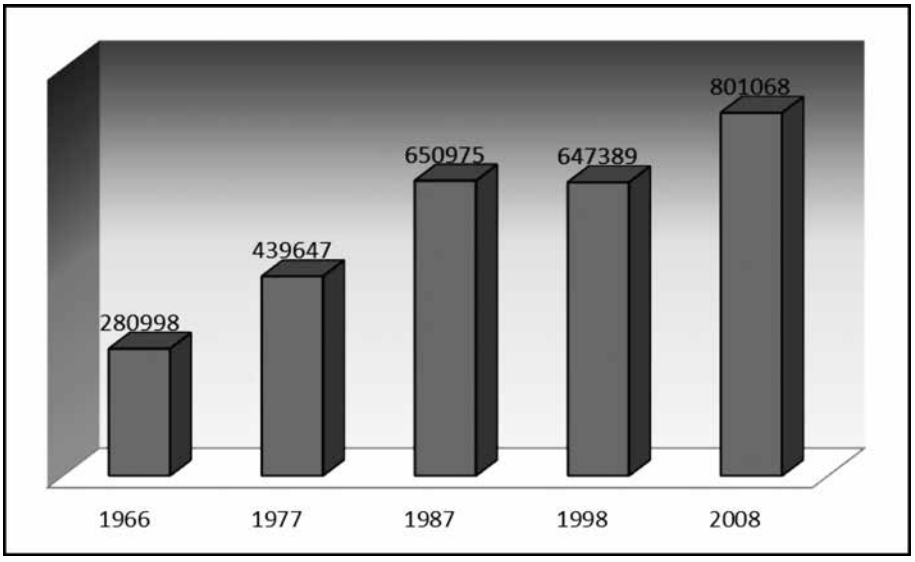

شكل بياني رقم(١): تطور عدد السكان في ولاية بومرداس خلال الفترة ١٩٦٦-٢٠٠٨

وقد عرفت ولاية بومرداس كغيرها من ولايات الحاضرة تزايداً في أعدادها السكانية، خلال مختلف الفترات، كما يوضحه الجدول التالي والشكل البياني المرافق له:

يتضح من خلال الجدول السابق أن تطور الحجم السكاني في ولاية بومرداس خلال الفترة ١٩٦٦ إلى ٢٠٠٨ عرف ارتفاعاً هاما حيث تضاعف حوالي ثلاث مرات، بالمقابل شهدت هذه العملية ثلاث محطات هامة :

الفترة الأولى(١٩٦٦- ١٩٨٧): عرفت تضاعف عدد السكان حيث انتقل عددهم من ٢٨٠٩٩٨ سنة ١٩٩٦٦ ليصل إلى ٦٥٠٩٧٥ نسمة في سنة ١٩٨٧، و يرجع هذا في الأساس إلى حركة الهجرة نحو الولاية بسبب انشاء المنطقة الصناعية رغاية-رويبة والتي تعد من أكبر المناطق الصناعية في البلاد، وما نتج عنها من وفرة مناصب الشغل، التي تعتبر الدافع الأول لأي حركة توافد، إضافة إلى عاملي القرب من مدينة الجزائر و الزيادة الطبيعية.

الفترة الثانية(١٩٨٧-١٩٩٨): بالتدقيق في الشكل الأول تتضح لنا خصائص هذه المرحلة، إذ نلاحظ تراجع في عدد سكان ولاية بومرداس من ٦٥٠٩٧٥ نسمة سنة ١٩٨٧ إلى ٦٤٧٣٨٩ في سنة ١٩٩٨، والسبب الرئيسي لهذا الوضع الجديد هو اقتطاع ٦ بلديات من الولاية وضمها إلى ولاية الجزائر سنة ١٩٩٧، طبقا لخطة إنشاء محافظة الجزائر الكبرى، ونتيجة لهذا فقدت ولاية بومرداس ١٢٢٨٧٧ نسمة، ما يعادل ١٥,٩٥٪ من العدد السكاني المفترض أن تبلغه في تلك السنة والمقدر بـ ٧٧٠٢٦٦ نسمة.

الفترة الثالثة (١٩٩٨- ٢٠٠٨): عاد فيها تطور السكان إلى وتيرته الطبيعية، إذ نلاحظ أن عدد السكان قد ارتفع إلى ٨٠١٠٦٨ نسمة في نهاية هذه الفترة، بمعدل نمو سكاني سنوي قارب ٢,٢٪، حيث أصبحت تشكل ١٤,٨٨٪ من الوعاء البشري في حاضرة الجزائر.

كما يجدر بنا ونحن بصدد معالجة الامكانيات البشرية التطرق إلى البنية الاقتصادية للتعداد السكاني الكبير الذي يقطن الولاية، فدراسة تركيبة اليد العاملة في منطقة ما، من خلال معرفة حجم القوة العاملة ومعدلات النشاط الاقتصادي ونوع النشاط الاقتصادي الذي يعتمده السكان في حياتهم، وعلاقته بطبيعة المجال أكثر من ضرورة لمعرفة دور الأنشطة الاقتصادية " [6] في التنمية المحلية والعمرانية بالولاية. من خلال دراسات خصائص السكان وفقاً لفئات العمر الكبرى، حيث " يقسم سكان المجتمع إلى ثلاث فئات عمرية عريضة، وذلك لتفادي أخطاء التبليغ عن العمر الصحيح وتفادي تراكم أعداد كبيرة من السكان في بعض فئات السن [7] كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(٢): حجم الفئات العمرية الكبرى بولاية بومرداس سنة ٢٠٠٨

الفئات العمرية الكبرى	النوع		المجموع	النسبة المئوية ٪
	ذكور	إناث		
٠-١٤	١٠٧٧٩٣	١٠١٩٣٤	٢٠٩٧٢٧	٢٦,١٨
١٥-٦٤	٢٨٢٦٢٦	٢٦٦٣٠٧	٥٤٨٩٣٤	٦٨,٥٣
٦٥ فما فوق	٢٠٧٢٠	٢١٦٨٧	٤٢٤٠٧	٥,٢٩٠
المجموع	٤١١١٣٩	٣٨٩٩٢٩	٨٠١٠٦٨	١٠٠

المصدر: الإحصاء العام للسكن والسكان ٢٠٠٨

[6] محمد علوات، دور مدينة البليدة في هيكلة المجال بحاضرة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨. ص ٣٢.

[7] فايز محمد العيسوي، الخصائص الديموغرافية لسكان مصر، بين التدني والارتقاء، المجلة الجغرافية العربية، الجمعية الجغرافية المصرية، العدد٤٧، ٢٠٠٦، ص١٤.

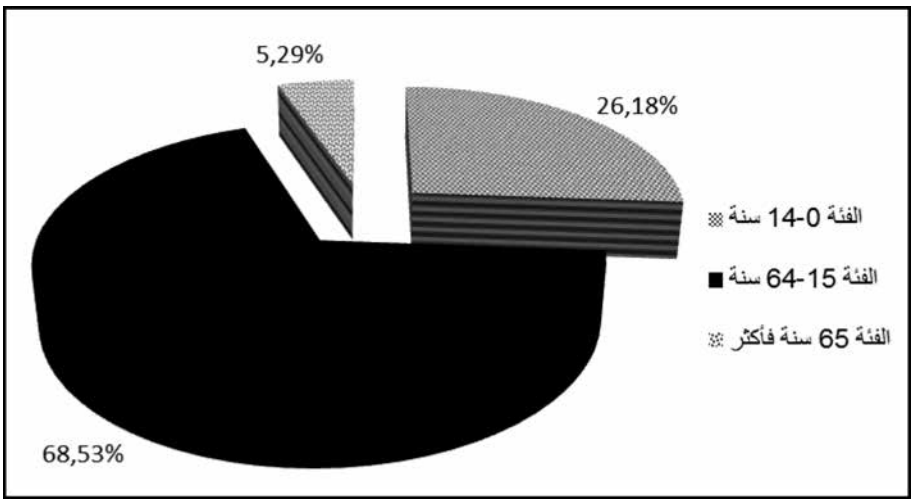

شكل بياني رقم(٢) توزيع الفئات العمرية الكبرى في ولاية بومرداس سنة ٢٠٠٨

يتبين من الجدول والشكل السابقين أن مجتمع ولاية بومرداس هو مجتمع شاب حيوي، باعتبار أن الفئة التي أفرادها في سن العمل ١٥-٦٤ سنة تشكل ٦٨,٥٣٪ من مجموع سكان الولاية، ويرجع هذا إلى ارتفاع نسبة الزيادة الطبيعة بفضل تحسن المستوى الصحي وتراجع نسبة وفيات الرضع، حيث بلغت هذه الأخيرة ١٣٪ من مجموع الوفيات سنة ٢٠٠٩، كما بلغ معدل النشاط الاقتصادي الفعلي ٤٥,٦٪ بينما لم يتجاوز ٤٤,٤٪ في سنة ١٩٩٨، غير أن الملاحظ هو تفوق نسبة النشاط الفعلية عند الذكور أكثر منها عند الإناث بكثير حيث بلغت ٧٥,٧٪ من مجموع الفئة النشطة بينما لم تتجاوز ١٣,٨٪ عند الإناث، ويرجع هذا إلى سبب رئيسي هو أن ٦٧,٢٧٪ من النساء في سن النشاط ماكثات بالبيوت، فقد بلغ عددهن ١٩٣٧٢٢ امرأة من أصل ٢٨٧٩٩٥ امرأة في سن النشاط.

١-٣ شبكة الطرق والمواصلات:

يلعب النقل دوراً مهماً في حركية أي إقليم جغرافي، فهو المتحكم في الحيوية الاقتصادية، وتشكيل مناخ الاستثمار ، كما أن له "دور مؤثر في توزيع السكان على مستوى خريطة الدولة،حيث يحدد نطاقات توزيع السكان وخصائصها، كما أنّ أي تخطيط لإعادة توزيع السكان على مستوى الدولة الواحدة لابد أن يضع في الاعتبار تطوير شبكة النقل واتساع دائرتها " [8]. ونظراً للأهمية القصوى لعامل النقل نجد أن من المخططين من يركز في طروحاته على أهمية إنشاء الشبكات وتنظيمها، أكثر من حرصهم على تسيير التجمعات العمرانية والمدن، ويرجع هذا إلى فكرة مفادها أن السير الحسن لمشاريع التنمية العمرانية مرتبط ارتباطاً وثيقاً بتنظيم مشاريع الطرق والمواصلات. ومن هذا المنطلق يرى فاعور(٢٠٠٤) أن : النقل يمثل الوظيفة الرئيسية وبدونها لا يمكن لاستعمالات الأرض الحضرية الأخرى السكنية والتجارية والصناعية أن تؤدي دورها ووظائفها" [9] ، وهذا ما يقودنا لضرورة معرفة وضعية شبكة النقل والمواصلات في الولاية والدور المنوط بها في عملية التنمية المحلية، وجدول رقم(٣) يبين واقع هذه الشبكة:

جدول رقم(٣): شبكة الطرق في ولاية بومرداس سنة ٢٠١٠

الطرق	الطول(كم)	٪
الوطنية	٢٨١,٩٦٥	١٩,٠٣
الولائية	٣٤٩,٠٦٤	٢٣,٥٦
البلدية	٨٥٠,٧٧٠	٥٧,٤١
المجموع	١٤٨١,٧٩٩	١٠٠,٠٠

المصدر: مديرية الأشغال العمومية لولاية البليدة ٢٠١٠

[8] محمد خميس الزوكة، جغرافية النقل دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٧، ص٢١. بتصرف

[9] فاعور على، آفاق التحضر العربي- دراسات وأبحاث- دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٤، ص١٢٣.

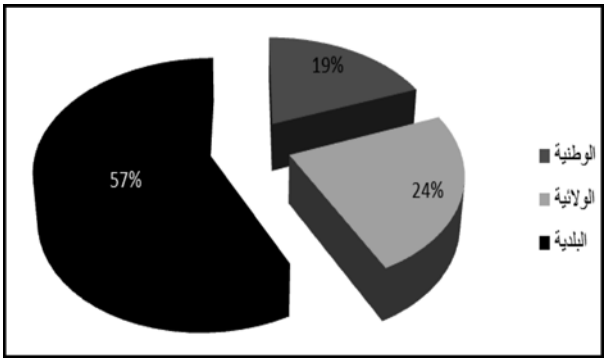

شكل رقم (٣):توزيع شبكة الطرق
في ولاية بومرداس سنة ٢٠١٠

بلغ طول شبكة الطرق البلدية في ولاية بومرداس٢٨١,٩٢٥ كم أي ٥٧٪ من المجموع الكلي لطول شبكة الطرق البرية سنة ٢٠١٠، والبالغ ١٤٨١,٧٩٨كم، وترجع أهمية هذا النوع من الطرقات إلى اتساع رقعة الولاية، مم حتم على السلطات المحلية مد شبكة من الطرق البلدية للربط بين مختلف المناطق وفك العزل عن القرى والمداشر التابعة لها، بالمقابل تعاني شبكة الطرق البلدية من عدة مشاكل تؤثر على ميكانيزمات التنمية المحلية بالولاية، تتلخص هذه المشاكل في: تدهور حالة الطرق من جهة، وارتفاع نسبة أطوال الطرق غير المعبدة إلى ٤٦٪ من طول شبكة الطرق البلدية، ويرجع هذا إلى ضعف موارد الجماعات المحلية المخصصة لصيانتها، وتعرض الطرق للعوامل البيئية بحكم وقوع الكثير منها في مناطق جبلية ومنحدرات، في حين أن نسبة طول الطرق الولائية غير المعبدة وصلت إلى ٦,١٥٪ من مجموع ٣٤٩,٠٦٤كم، وعلى عكس الطرق البلدية، يلقى هذا الصنف اهتمام السلطات الولائية ، نظراً للدور التنموي الذي تلعبه على المستوى المحلي، أمّا الطرق الوطنية التي تمر عبر تراب الولاية فتوجد في حالة جيدة ، فهي معبدة بنسبة ١٠٠٪.

كما استفادت الولاية من شطر هام من الطريق السيار شرق - غرب في الناحية الجنوبية الغربية على امتداد ٣٠كم، مم يسمح بفك العزلة على هذه المناطق ذات الطبيعة شبه جبلية، خاصة وأنها محرومة من شبكة النقل بالسكة الحديدية، التي تهيكل الناحية الشمالية من تراب الولاية، من الغرب نحو الشرق على مسافة ٦٧,٥ كم. وتساهم بشكل كبير في الحركة النواسية لعمال الولاية سواء داخل الولاية أو نحو خارجها وبالخصوص نحو مدينة الجزائر.

٢- دور المتعاملين الاقتصاديين في التنمية العمرانية في ولاية بومرداس:

لا يشك أحد في الدور الهام الذي يلعبه المتعامل الاقتصادي في عملية التنمية العمرانية، فهو يساهم إلى جانب الجماعات المحلية والمواطن، في صناعة المظهر العمراني لمنطقة الدراسة، فالمؤسسات الاقتصادية تتوزع في المجال وفق محددات رئيسية تبعاً للإمكانيات والموارد المتاحة والمتوفرة، سواءً في وسط التجمعات العمرانية كجزء متلاحم، من خلال المكاتب والورشات الصغيرة في الطوابق السفلية للبنايات، أو في أماكن محددة تكون في الغالب متاخمة للتجمعات العمرانية والمدن، في شكل مناطق صناعية ومناطق للنشاط الاقتصادي، كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الدول مازالت تعتمد المدن الصناعية، حيث تأتي مشاريع التنمية العمرانية ذات الطابع الصناعي في المرتبة الأولى، تليها المناطق السكنية في مرحلة متأخرة تابعة لنمو النشاط الصناعي، وهذا النموذج خضعت له ولاية بومرداس عندما كانت المنطقة الصناعية رغاية- رويبة تابعة لها، قبل فصلها سنة ١٩٩٧، وضمها لولاية الجزائر كما ذكرناه سالفاً، لكن مع تبني الدولة لسياسة الخوصصة والاقتصاد الحر، ارتكزت السياسة الاقتصادية على المؤسسات الصغير والمتوسطة(PMI)، حيث أصبحت هذه الأخيرة تلعب دوراً مهما في التنمية العمرانية للولاية، نظراً لتنوع طبيعة احتياجاتها العقارية، ودورها الفعال في التنمية البشرية من خلال عملها على توفير مناصب الشغل وبالتالي الرفع من المستوى المعيشي للأفراد من جهة، وحفاظها على الدور الكلاسيكي الذي كانت تلعبه الشركات الكبرى في تحفيز حركة التوافد وبالتالي التوسع العمراني بمختلف أشكاله في مجال الولاية، و" نظرا لصغر حجم هذه المؤسسات يمكنها أن تنشأ بمناطق جغرافية متعددة بعيد عن المناطق الصناعية حيث أن هذه المؤسسات تميل إلى استخدام تقنيات انتاجية محلية وهذا ما يجعلها أكثر مرونة للتأقلم مع أي بيئة جغرافية" [10] .

[10] عبد الرحمان يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ،الإسكندرية ٢٠٠٠ ، ص ٢٠٧.

٢-١ توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية بولاية بومرداس:

بينت إحصائيات السلطات المحلية لسنة ٢٠٠٩ أن مجموع اليد العاملة في ولاية بومرداس بلغ ٢٦٠٥٨٦ عامل، مقابل "نسبة بطالة قدرت حسب المصالح المحلية بـ١٠,٦٨٪ " [11] وتتوزع العمالة في الولاية حسب القطاعات الاقتصادية كما يلي:

جدول رقم(٤) توزيع اليد العاملة حسب الأنشطة الاقتصادية ع ٢٠٠٩

القطاع الاقتصادي	عدد العمال	٪
الفلاحة	٤٦٩١٢	١٨،٠٠
الصناعة	٣٧٥١٣	١٤،٤٠
البناء والأشغال العمومية	٥٢١١٧	٢٠،٠٠
الخدمات	٨٧١٥٤	٣٣،٤٥
أخرى	٣٦٨٩٠	١٤،١٦
المجموع	٢٦٠٥٨٦	١٠٠،٠٠

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية ٢٠١٠

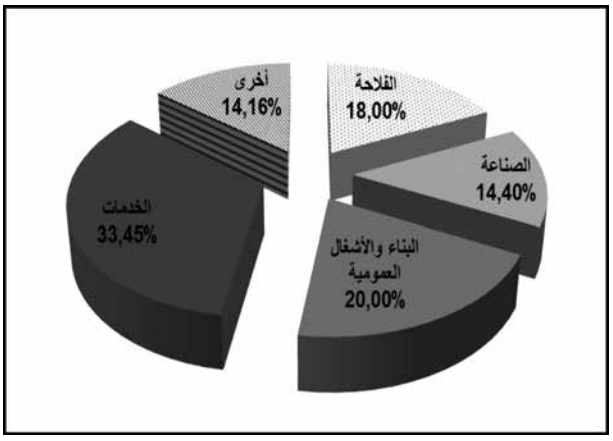

شكل رقم(٤) توزيع العمال حسب الأنشطة الاقتصادية

يتضح لنا من الجدول والشكل السابقين أن ٣٣,٤٥٪ من سكان الولاية يشتغلون بقطاع الخدمات باعتباره القطاع الأكثر نشاطاً ، لكونه قطاع خادم لباقي القطاعات، كما أن هذا القطاع "يكثر في المدن والمراكز التجارية والصناعية، ويتوزع حسب نسبة عدد السكان وحسب مستوى المعيشة ومقدار الدخل" [12]، هذا وقد ارتفع عدد العاملين بالقطاع الثالث من٥٩٠٥٧ سنة ١٩٩٨ ليبلغ٨٧١٥٤ عامل في سنة ٢٠٠٩، "هذا التطور الملحوظ لأنشطة القطاع الثالث، هو تعبير عن إفرازات التحول من الاقتصاد الموجه من طرف الدولة (économie étatique) نحو اقتصاد السوق، وتحرير التجارة الخارجية، وتقليص الاستثمارات العمومية في القطاع الصناعي، منذ أكثر من عشرية من الزمن، الأمر الذي ساهم في تشجيع الاستثمار الخاص في قطاع الخدمات، الذي كان له آثاره المباشرة على هيكلة أنشطة الإنسان من جهة، وهيكلة المجال العمراني من جهة أخرى، هذه إحدى الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية الرئيسية بالمجال المتروبولي" [13].

ويأتي في المرتبة الثانية قطاع البناء والأشغال العمومية بـ ٢٠٪ من مجموع العاملين، وهي نسبة معتبرة مقارنة بنسب العاملين في القطاعين الصناعي والفلاحي بـ ١٤,٤٪ و١٨٪على التوالي، ويرجع تفوق قطاع البناء كنتيجة حتمية لتزايد مشاريع التنمية العمرانية وخصوصا في قطاع السكن، ضمن سياسة اعادة إعمار الولاية بعد زلزال ٢٠٠٣، وبرامج القضاء على السكن الهش. حيث تم إنجاز ١٧١٠١ وحدة سكنية في الفترة من ١٩٩٩ إلى غاية سنة ٢٠٠٦ [14].

٢-٢ الوزن الاقتصادي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ولاية بومرداس:

قبل التطرق إلى الدور الذي يلعبه هذا النوع من المتعاملين المحليين في تنمية المجال، وتأثيراتها وسبل ترقيها وفق أطر التنمية العمرانية المستدامة، يجدر بنا معرفة الوزن الاقتصادي والدور الذي تلعبه محليا من خلال ابراز مساهمتها في تنشيط الحركة الاقتصادية على المستوى الولائي، والجدول التالي يبين التوزيع العددي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب بلديات ولاية بومرداس:

[11] Monographies de la wilaya de boumerdes, Année 2010.

[12] فؤاد محمد الصقار، الجغرافيا الصناعية في العالم، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٠، ص٨ .

[13] فوزي بودقة، سبق ذكره، ص ١٤٤. بتصرف طفيف.

[14] وزارة السكن، نشرة إلكترونية ٢٠١١.

جدول رقم(٥): توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب البلديات في ولاية بومرداس سنة ٢٠٠٨

البلدية	عدد المؤسسات	٪	البلدية	عدد المؤسسات	٪
بومرداس	١٠٩٥	١٧,٠٣	بودواو البحري	١٢٧	١,٩٨
بودواو	٧١٥	١١,١٢	قورصو	١١٧	١,٨٢
دلس	٥١٩	٨,٠٧	سي مصطفى	١٠٣	١,٦٠
برج منايل	٣٨٦	٦,٠٠	الناصرية	٩١	١,٤٢
خميس الخشنة	٣٨٥	٥,٩٩	عمّال	٦٧	١,٠٤
زموري	٣٧٣	٥،٨٠	الأربعطاش	٦٢	٠,٩٦
أولاد موسى	٣٣٥	٥,٢١	لقاطة	٤٢	٠,٦٥
أولاد هداج	٣٠٣	٤,٧١	سيدي داود	٣٧	٠,٥٨
حمادي	٢٥٤	٣,٩٥	الخروبة	٣٤	٠,٥٣
يسر	٢٠٨	٣,٢٤	بن شود	٣٢	٠,٥٠
تيجلابين	١٩١	٢,٩٧	تاورقة	٣٠	٠,٤٧
الثنية	١٨٥	٢,٨٨	أعفير	٢٤	٠,٣٧
بني عمران	١٧٥	٢,٧٢	سوق الحد	٢٤	٠,٣٧
شعبة العامر	١٦٥	٢,٥٧	تيمزريت	١٥	٠,٢٣
بغلية	١٦٠	٢,٤٩	قدارة	١٤	٠,٢٢
كاب جنات	١٥٣	٢,٣٨	أولاد عيسى	٠٧	٠,١١
المجموع				٦٤٢٨	١٠٠٪

المصدر: مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية لولاية بومرداس ٢٠١٠

يتبين من الجدول السابق أن خمس مدن تستحوذ وحدها على ٤٢,٢٤٪ من المؤسسات وهي بومرداس، بودواو، دلس، برج منايل، وخميس الخشنة، نظرياً تعتبر هاته المدن هي المهيكلة للمجال الولائي والناحية الشرقية للحاضرة كذلك. كما تبينه خريطة رقم(٣)، حيث تصنف المدن السالفة الذكر ضمن تجمعات المستوى الثالث المهيكلة للحاضرة، لذا نجد نسبة كبيرة جدا من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة متمركز بها. فمدينة بومرداس تعتبر الأولى في توطن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ تتركز بها ١٧,٠٣٪ من مجموع ٦٤٢٨ مؤسسة في سنة ٢٠٠٨، فقد بلغ عددها ١٠٩٥ وتشغل ٩٥٤٢ عامل، أي ٢٢,٠٧٪ من أصل ٤٣٢١٨ عامل بهاته المؤسسات على المستوى الولائي، تليها بلدية بودواو بـ ١١,٢٪ أي ٧١٥ مؤسسة، و ٤٥٥٦ عامل في مختلف القطاعات، ويرجع الفضل في هذا إلى الموقع الاستراتيجي للبلدية من جهة، وإلى العدد السكاني الكبير المقيمين بها، حيث أحصت البلدية ٧٠٢٢٤ نسمة سنة ٢٠٠٨ متفوقة على عاصمة الولاية التي لم يتجاوز عدد سكانها ٤١٦٨٥ نسمة في نفس السنة. كما يرجع سبب امتلاكها لأكبر عدد من المؤسسات إلى الطابع الإداري الذي تتميز به، وهي نفس العوامل أي التعداد السكاني وأهمية الموقع الجغرافي والتاريخي التي جعلت بلدية برج منايل تأتي رابعة من حيث عدد المؤسسات، فقد تم تسجيل ٣٨٦ مؤسسة بنسبة ٦٪ من إجمالي المؤسسات.

وبنسبة تقارب ½ عدد المؤسسات في بلدية بومرداس تأتي بلدية دلس في الرتبة الثالثة بعد بودواو بتعداد ٥١٩ مؤسسة و٣٣٢٢ عامل. وهذا راجع لموقعها الساحلي الذي ساهم في خلق العديد من الوظائف، فميناء دلس يوظف ١٩٩٤ عاملا في مختلف الأنشطة المتعلقة بالصيد البحري، أضف إلى ذلك

الطبيعة التاريخية للمدينة. وكملاحظة هامة فإن البلديات الواقعة في المنطقة الجبلية الشرقية أو الجنوبية تمثل أضعف النسب من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وهذا راجع إلى ضعف الإقبال على المشاريع الفلاحية والرعوية من طرف شباب المنطقة.

٢-٣ إشكالية اندماج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضمن المجال العمراني:

إذا استثنينا قطاع النقل باعتباره قطاعاً لا يحتاج – في الغالب- إلى عقار ثابت لممارسة الأنشطة المتعلقة به، كونه نشاطاً متحركاً (Dynamic activity) فإن ١١٤ مؤسسة صغيرة ومتوسطة فقط، من مجموع ٥٧٥٤ تم إحصاءها سنة ٢٠٠٩، تتموقع في المجالات المخصصة لها، وهي مناطق النشاطات، والبالغ عددها ٢٢ منطقة نشاط ويطلق عليها في بعض البلدان "المناطق الصناعية المنظمة: وهي حديثة جداً، وتتمثل في تجمع عدد كبير من المنشآت ذات الحجم المتوسط والصغير، أو تتمثل في مؤسسة صناعية كبيرة أو منفردة أو شركة تحتل منطقة واسعة، والتي توفر بعض الخدمات بالقرب منها أيضا" [15] وتنتشر عبر مجال ولاية بومرداس حسب الخريطة رقم ٤ :

خريطة رقم(٣) الشبكة العمرانية في حاضرة الجزائر

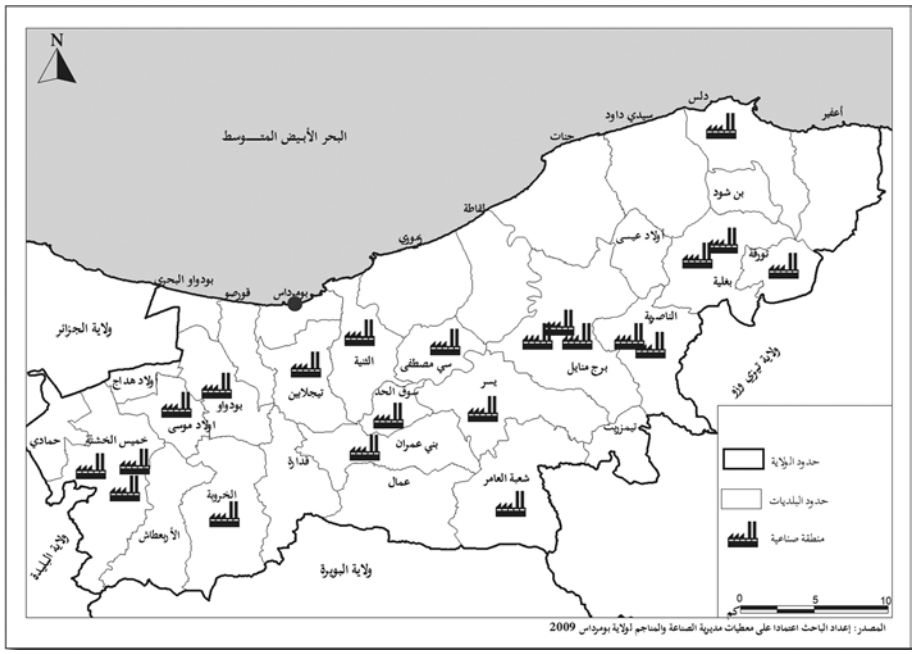

خريطة رقم(٤) مناطق النشاط الاقتصادي في ولاية بومرداس سنة ٢٠٠٩

[15] صبري فارس الهيتي، التخطيط الحضري، دار اليازوري، الأردن، ٢٠٠٨، ص ١٧٨.

بلغت المساحة الإجمالية لمناطق النشاط الاقتصادي في ولاية بومرداس ١٨١,٥ هكتار، وهي مؤهلة لاستقبال ٧٥١ مشروع استثماري، بالنظر إلى عدد الحصص المجزئة، لكن عدد المؤسسات المسجلة نظرياً للاستفادة من حق الامتياز في استغلال هذه الحصص بلغ ٤٣٠ مشروع، غير أنّ المشاريع النشطة فعليا ضمن هذه المناطق لا تمثل سوى ١٤٩ مؤسسة بما فيه الأنشطة الحرفية والمقدر عددها بـ ٣٥ وحدة. وكملاحظة رئيسية ثانية فإن توزع هذه المناطق خاضع لتأثير عامل مهم ألا وهو شبكة الطرق الرئيسية، حيث نلحظ أنها تمتد بشكل شريطي في وسط الولاية، من الشرق نحو الغرب على امتداد الطريق السريع باتجاه الجزائر، الذي يربط الولاية بالميناء والمطار الدولي، وهما عاملان رئيسيان فاعلان في خطط التنمية العمرانية والاقتصادية.

وكتوضيح فإن ٦٠ مؤسسة صناعية فقط تتخذ مناطق النشاط لممارسة أنشطتها الصناعية، في حين نجد أن ٤٤٦ مؤسسة للصناعية الغذائية،٣٢٩ مؤسسة لتحويل الورق والخشب، و٢٦٥ مؤسسة لصناعة الأدوات المعدنية، إضافةً إلى ١٧٥ مؤسسة أخرى مختصة في مواد البناء، كلها تمارس عملياتها الإنتاجية داخل الأنسجة العمرانية، مشكلة ما يعرف بالنشاط الاقتصادي البيني، ويعتبر هذا عائقاً كبيراً لسياسة التنمية العمرانية، ومحاولة وضعها ضمن إطار الاستدامة، نظراً للتأثيرات البيئية السلبية على المحيط العمراني بعنصريه البشري والطبيعي، وكنتيجة حتمية ومباشرة لمخلفات النشاط سواء الصلبة أو ذات الطبيعة السائلة والغازية، دون نسيان التلوث الضوضائي والبصري. كما أنّ ١٤٢٨ مؤسسة صغيرة ومتوسطة هي عبارة عن وحدات مصنفة (Établissements classées)، وهي منشآت يشترط في إنشائها قرارات متعددة المستويات تبعاً لتقارير ميدانية تقوم بها مكاتب الدراسات المختصة، حسب درجة المخاطر الصناعية التي من الممكن أن تسببها. ففي سنة ٢٠٠٩ مثلاً قامت المصالح الولائية بـ ٩٩ عملية تفتيش لمختلف المؤسسات أسفر عنها غلق ٢٠ مؤسسة نظراً للأخطار التي سببتها أو ممكن أن تتسبب فيها على مستوى التجمعات التي تقع فيها. ويرى بودقة فوزي(٢٠٠٦) أنّ "توطن الوحدات الصناعية عند إنشائها مبرراً، بالنظر إلى الوفرة العقارية من جهة، وعدم تشبع النسيج العمراني آنذاك من جهة أخرى، ولكن باتساع المدينة وندرة العقار وتشبع النسيج العمراني، لم يعد توطنها مبرر اليوم".

وفي المقابل، ورغم أن مناطق النشاط لا تتركز بشكل كبير في المناطق الجنوبية نظراً لطبيعة التضاريس الجبلية التي تتميز بها، مم يعيق تمركز مثل هذه المناطق لصعوبة التنقل منها وإليها، مم يفسح المجال للأنشطة الرعوية والفلاحة الجبلية كبديل عن النشاط الصناعي وقطاع الخدمات، في حين أن ضعف عدد مناطق النشاط في الناحية الشمالي على طول الشريط الساحلي، قابله قيام السلطات المحلية بتفعيل خيار اقتصادي يتلاءم مع الطابع المحلي الساحلي للمنطقة يتمثل في مناطق التوسع السياحي، يسمح بإعادة هيكلة ٣٥٨ مؤسسة متخصصة في الفندقة والخدمات السياحية، والتي غالباً ما نجدها متمركزة في الجزء المركزي التجاري للتجمعات الرئيسية، لتكون قريبة من المسافرين والسياح. وقد تم إطلاق مشاريع ١١ منطقة توسع سياحي، عبر الشريط الساحلي للولاية بمساحة إجمالية مقدارها ٤٧٣٨ هكتار، إضافة إلى برمجة ٠٨ مناطق سياحية جديدة، على مساحة قدرت بـ ١٨٨ هكتار، موجهة لتثمين السياحة الجبلية والغابية، والدينية، وحتى التاريخية. وهذا ما يسمح بإعادة هيكلة المؤسسات المتخصصة وحتى مؤسسات الخدمات الأخرى في إطار البيئة العمرانية الملائمة لها بما يحفظ استدامة الموارد الطبيعية والمنشآت العمرانية بالولاية.

٣- تأثير المتعامل الاقتصادي على استدامة البيئة العمرانية:

أدى تبني سياسة الاقتصاد الحر في الجزائر إلى تسارع تطبيق الآليات التي تتماشى وهذا النمط، دون مراعاة الأثار السلبية التي قد تنجم عنها في حالة ما إذا أغفلت باقي عناصر المنظومة الاقتصادية، ألا هي العنصرين البشري، والبيئة العمرانية بمكوناتها، هذه الأخيرة تحملت عبء التراكمات التي خلفتها عملية التحول الذكور سالفاً، حيث وجدت التجمعات العمرانية نفسها في استقبال وافد جديد هو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اندمجت ضمن النسيج العمراني بعكس الشركات العمومية الكبرى، التي كانت ضمن إطارها الطبيعي - إن صح التعبير - وهو المناطق الصناعية. فالعديد من الدول تفكر في الوقت الراهن في القضاء على الاقتصاد غير الرسمي في الأوساط العمرانية، بينما وقعنا في إشكالية أعظم وهي تقنين الاقتصاد الرسمي في الأوساط السالفة الذكر، فباتت البيئة العمرانية بالولاية ثلاث خيارات لتساير اقتصاد المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة:

الاختيار الأول: إفراغ التجمعات العمرانية من الأنشطة الاقتصادية، وتوجيهها نحو مناطق النشاط المتواجد بمحاذاتها.

الاختيار الثاني: إبقاء الوضع على ما هو عليه، والسماح للمتعامل باختيار مكان ممارسة نشاطه، وتحمل عبء التزايد الطردي لعدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وما يرافقه من امتداد عمراني لتلبية احتياجات هذه المؤسسات ومن يقصدها من مهاجرين للعمل.

الاختيار الثالث: هو إعادة توزيع الأنشطة حسب تصنيفها البيئي، طبقاً لقرارات السلطات المخولة قانوناً، مع مراعاة الآثار الناجمة عن نشاطها، والتي تلعب دوراً هاما في معادلة التنمية العمرانية المستدامة، ونختصر هذه النقاط في:

- تداخل النسيج الصناعي ضمن النسيج العمراني: جاء في إحصائيات التعداد الوطني للسكن والسكان لسنة ٢٠٠٨ أن عدد السكنات ذات الاستخدام المهني في ولاية بومرداس بلغ ٧٦٤ وحدة سكنية، أي ٠,٥٪ من الحظيرة السكنية، وهو رقم وإن يبدو ضعيفاً، فإن له دلالة كبيرة في إثبات صحة نظرية تفاقم الاقتصاد البيني في ولاية بومرداس، خصوصاً إذا علمنا أن هذا المؤشر بلغ ٢٪ في ولاية الجزائر، نظراً لانتشار الخدمات بشكل كبير ضمن الإطار العمراني لمدينة الجزائر، بسبب مكانتها السياسية والاقتصادية وحتى الدولية، وهذا الوضع يخص السكنات المخصصة بالكامل للأنشطة المهنية، دون التطرق للسكنات التي تتخذ اقبيتها أو طوابقها السفلية لممارسة الأنشطة الاقتصادية.

- **تفاقم المشاكل البيئية** : لا يختلف اثنان في أن تدهور البيئة العمرانية بشقيها الحضري والريفي من النتائج المباشرة لتداخل المؤسسات الاقتصادية والنسيج العمراني، ويعتبر عدد المؤسسات المصنفة في ولاية بومرداس ١٤٢٨، تحتاج إلى رقابة ومتابعة نظراً لخطرها على البيئة، ورغم هذا نجد أغلبها في الأوساط العمرانية، ولتقريب درجة الخطر الذي تشكله على البيئة، ففقد صرحت التقارير الحكومية أنّ المنشآت الصناعية في مناطق النشاط وحدها بلغ حجم مخلفاتها السائلة ٠,٠١١٢ هم٣ سنة ٢٠٠٨ ، بينما بلغ مستوى المخلفات السائلة للأوساط العمرانية بما فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة بها ٧٥٠٧١ متر مكعب /اليوم ، وكمثال واقعي على مساهمة المؤسسات المتوسطة في تلويث المحيط نجد أن حجم المخلفات السائلة الاجمالية في بلدية بومرداس بلغ ١٠٢٢١ متر مكعب /اليوم بينما عدد سكانها ٤١٦٨٥ نسمة أي بمعدل ٠,٢٥ متر مكعب/الفرد /اليوم بينما نجد أنه في بلدية حمادي الواقعة جنوب غرب الولاية فقد بلغ معدل المخلفات السائلة ٠,٠٤ ٠,٢٥ متر مكعب/الفرد /اليوم، ويكمن الفرق في أنّ بلدية بومرداس تضم ٤ مرات عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في بلدية حمادي والمقدرة بـ٢٥٤ وحدة. وللإشارة فإن حجم المياه المستعملة المعالجة لم يتجاوز ٢١,٤١٪ من إجمالي المخلفات السائلة في ولاية بومرداس وهذا راجع لضعف مرافق المعالجة والتصفية، ممثلة في ثلاث محطات رئيسية بطاقة إجمالية ١٢٦٠٠ متر مكعب /اليوم، وهو تقريباً حجم المخلفات السائلة في بلدية بومرداس وحدها فقط. إضافة إلى ما سبق فإن حجم النفايات الخاصة(Déchets spéciaux) في الولاية قدّر بـ ١٤٠طن/السنة.

- زيادة احتمالات المخاطر الصناعية: نقصد بالمخاطر الصناعية التهديدات التي يمكن أن تخلقها المنشآت قيد الدراسة على البيئة العمرانية في حالة حصول حادث ما، وما دمنا بصدد دراسة حالة شائكة ممتثلة في تلاحم المؤسسات الاقتصاد وتشابكها مع النسيج العمراني، تستوجب منا الوقوف على هذه الوضعية، والتنبيه عليها، وبالخصوص تلك التي تستخدم مواد كيميائية سريعة الالتهاب أو الانفجار، كما هو الحال في صناعة مواد التنظيف، أو وحدات توزيع الغاز في التجمعات الريفية وغيرها من الأنشطة التي تستطيع إحداث كوارث في غياب الرقابة والإهمال في اتخاذ احتياطات الأمن والسلامة. وتتلخص معظم المخاطر الصناعية في [16]:

- حرائق وانفجارات في المناطق الصناعية.
- تصريف مياه الصرف الصحي، والانبعاثات الغازية السامة والخطرة.
- تسرب عرضي أو إرادي للمواد الكيماوية السائلة في الأوساط المائية.
- انبعاث الإشعاعات المؤينة.

(Les rayonnements ionisants)

[16] CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, L'urbanisation et les risques naturels et industriels en Algérie : inquiétudes actuelles et futures, 2004.P 27

- عرقلة الحركة داخل التجمعات العمرانية الكبرى: نتيجة لزيادة الحركة نحو مقرات المؤسسات الصناعية، بغرض التموين أو قضاء مصالح خاصة، ومع ضعف وسائط النقل العمومية داخل التجمعات العمرانية بمدن الحاضرة عموماً، وزيادة أعداد السيارات السياحية حيث بلغ عددها ٥٥١٨٣ سيارة في سنة ٢٠٠٦ من مجموع ١٠٢٧٠٩ عربة من مختلف الأحجام، من بينها ٥٢٧١ عربة لنقل البضائع. وترافق مشاكل الاضطراب في التنقل المشاكل البيئية الناتجة عن غازات العوادم وأصوات المحركات والمنبهات.

الخلاصة:

لا يمكن القول أنه ليس للمتعامل الاقتصادي في ولاية بومرداس أي أثر على التنمية العمرانية المستدامة، بل العكس يعتبر رافداً أساسيا من روافدها، فالجانب الاقتصادي ضروري في صياغة أية سياسة استدامة، فهو عمود الارتكاز لكل من التنمية الاجتماعية المرجوة من جهة، من خلال مساهمته في الرفع من مستوى الدخل الفردي للسكان، بما يضمنه من مناصب عمل، كما أنه المتحكم بمصير البيئة العمرانية والطبيعية من جهة ثانية، نظراً لمخلفات الاستثمار التي تقع أعبائها على المحيط الطبيعي، بما يسهم في تدميره، إذا لم تتخذ الإجراءات والاحتياطات اللازمة في مثل هذه الظروف. ففي الوقت الراهن يجب الالتزام بمبدأ استدامة البيئة العمرانية، كأرضية تبنى عليها بقية المقترحات والتوجيهات، ومن ثَمَّ كمرحلة أولى يجب العمل على إعادة الانتشار لمختلف أنشطة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفق المعطيات والمحددات البيئية ضمن حلقات الأنسجة العمرانية بالحاضرة، وامتداد الوحدات الطبيعية لمجالها، فلا يعقل أن نُبقي على وحدات تحويل المنتجات الفلاحية، في وسط الجزء المركزي التجاري أو السياحي في حين أن الجزء الغربي حيث الإنتاج الفلاحي بشقيه الزراعي والحيواني يبقى فارغاً من أي استثمار يتوافق وطبيعته الإنتاجية، لكن يجب أن يرافق هذا العمل تفكير جدي في إعادة توزيع الموارد والامكانات المادية، بما يضمن عدم عكس العملية.

ويعد الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة لتدعيم مبدأ الاستدامة أمرا ضرورياً واستعجالياً، حيث نجد أغلبها تكرس مبدأ استدامة التجمعات العمرانية، من خلال العمل على الحفاظ على البيئة وتثمين العقار، وإبعاد مصادر الأخطار عن التجمعات السكانية، ويرافق هذا تفعيل التنسيق بين مختلف الهيئات والقطاعات خصوصاً الاقتصادية مع نظيرتها العمرانية، لأن غياب التشاور والتنسيق هو أحد المسببات الأساسية للوضعية الكارثية التي وصلت إليها مدننا. وهذا لا يتأتى إلا بتبني سياسة حكم محلي راشد، تتيح للمتعاملين ممارسة مهامهم في الإطار المجالي الملائم ووفق الظروف المواتية والامكانات المتوفرة، وفق خطوط حمراء لا يجب تخطيها.

وتجدر بنا في الأخير الإشارة إلى مبدأ هام هو المشاركة، حيث مادام المواطن هو المقصود بالعملية التنموية، وهو المنفذ لها حسب موقعه، تبقى مسألة استشارته في القضايا التي تمس محيطه العمراني أمر في غاية الأهمية، تسمح له باقتراح ما ينفعه، ومراقبة ما يصلح له، وحتى وإن كانت القوانين الصادرة حديثا تنص على هذا المبدأ، لكن تبقى المشاركة الشعبية غائبة في حلقة التنمية العمرانية المستدامة.

قائمة المراجع:

الكتب:

- الصقار، فؤاد محمد ، الجغرافيا الصناعية في العالم، منشأة المعارف، الاسكندرية، مصر، ١٩٨٠
- الزوكة، محمد خميس ، جغرافية النقل دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٧
- الهيتي، صبري فارس ، التخطيط الحضري، دار اليازوري، الأردن، ٢٠٠٨
- بودقة، فوزي، تحليل الظواهر العمرانية بمدينة الجزائر ومجالها المتروبولي، رسالة دكتوراه الدولة، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هـواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٦
- عبد الرحمان، يسرى أحمد ، قضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية ،الإسكندرية ٢٠٠٠
- علوات، محمد ، دور مدينة البليدة في هيكلة المجال بحاضرة الجزائر، مذكرة ماجستير ، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هـواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨
- فاعور، على، آفاق التحضر العربي- دراسات وأبحاث- دار النهضة العربية، لبنان، ٢٠٠٤

تقارير ووثائق

- قانون ١-١٨ المؤرخ في ٢٧ رمضان ١٤٢٢ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠٠١، يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- وزارة السكن، نشرة إلكترونية ٢٠١١

المراجع باللغة الأجنبية:

• CONSEIL NATIONAL ECONOMIQUE ET SOCIAL, L'urbanisation et les risques naturels et industriels en Algérie : inquiétudes actuelles et futures, 2004.

• Mead, D. C. and C. Liedholm (1998). "The dynamics of micro and small enterprises in dvel-oping countries." World development 26(1): 61-74.

• Monographies de la wilaya de boumerdes, Année 2010.